مستقبل مصر الاقتصادى بعد ربع قرن

لحضرة صاحب السعادة الدكتور محمد بهى الدين بركات باشا

محاضرة ألقيت بقاعة بورت بالجامعة الأمريكية من سلسلة محاضرات "مصر بعد ربع قرن" المحرر

حضرات السيدات ، حضرات السادة :

عند ما دعتنى الجامعة الأمريكية إلى إلقاء كلمة عن مستقبل مصر الاقتصادى بعد خمسة وعشرين عاما ، شعرت بأن ذلك يكاد يكون ضربا من المحال . ذلك أن العالم لايزال إبان حرب اشتعلت منذ عامين وثمانية أشهر ، وهى لا تزال تزداد كل يوم شدة على شدة ، ولا تزال جهود جبارة تسخر لها من الشرق والغرب ؛ فالأفكار تصطدم ، والآراء تتغير ، والمبادئ تتحول ، والعالم يغلى ويثور ، ولا يستطيع رجل فى الدنيا بأسرها أن يعرف — حتى على وجه التقريب — أى نظام سيخرج إلى المجتمع من هذه الحرب الطاحنة ، ولا أى اقتصاد سيسوده ، ولا أى دستور سيهتدى إليه هذا الصراع العالمى الجبار .

وما لى أن أذهب بعيدا فى التدليل ونحن — فى جيلنا الحاضر — قد شاهد أغلبنا الحرب العالمية الماضية وقد كانت فى مبدأ أمرها شعلة صغيرة فى البلقان . ثم أخذت تتطور وتتطور حتى انتهت — فيما انتهت إليه — بإعلان البلشفية فى روسيا ، فقاطعها العالم المتمدن بأجمعه ، واعتبرها بلادا نجسة تحرم الاتصال بها ، واعتبرت زيارتها نزوعا إلى الثورة على الجنس البشرى ، وخطرا لا يصح لمواطن أن يقترب منه ، بل جرما لا يسمح لأحد أن يقترفه .

وكان مما انتهت إليه تلك الحرب إنشاء عصبة الأمم . وتكلم الناس عن عهد السلام والرخاء الذى اهتدى إلى سبيله أقطاب السياسة الأوروبية بما أوتوا من سعة فكر وغزير علم وحسن تدبير وبصر بالأمور ، ماضيها وحاضرها ومستقبلها . ولكن هذه الآمال لم تلبث أن تتضاءل غداة توقيع عهد العصبة : إذ بدأت إيطاليا فى سنة ١٩٢٣ بتهديد هذه العصبة وبالاعتداء على كورفو . ثم انسحبت البرازيل فى سنة ١٩٢٦ ، ثم اقتحمت اليابان فى سنة ١٩٣٣ أرض الصين زميلتها فى العصبة ، ووضعت يدها على منشوريا وثبت باعلان انسحابها ، ثم قامت إيطاليا بحملتها ضد الحبشه فى سنة ١٩٣٥ ، وهى حملة مهما قيل

عنها وعما كابدته فيها إيطاليا من العذاب ، فانها كانت نذيرا صادقا بفشل عصبة الأمم وانتهاء عهدها . وبدأت ألمانيا فى الوقت عينه تتمرد على المعاهدات وعلى أحكام دستور العصبة مرة بعد مرة . فى حين أخذت انجلترا وفرنسا تتنافسان وتتنازعان . وألمانيا تتحدى هذه تارة وتلك تارة . وهى تستعد للحرب سرا وعلنا . حتى جعلت من بلادها كلها ثكنة حربية . فلما أتمت عدتها أعلنت الحرب على فرنسا وانجلترا بعد أن استوثقت من معونة روسيا لها مقابل اقتسام بولندا بينهما . وعند ذلك رأينا المبادئ النازية تنشر وتطبق فى غرب بولندا بينما تنشر بجانبها المبادئ والتعاليم البلشفية فى نصفها الشرقى . ولقد ظن الناس حينذاك أن الفلك انتهت دورته وأن صداقة ألمانيا بروسيا لن تنفصم عراها ، فكلتا هما دكتاتورية مطلقة ، وكلتا هما لا تعترف بحرية شخصية ولا بحقوق فردية ، ولا تدين بحكم برلمانى ولا بدستور .

ولكن العام لم يكد ينقضى حتى رأينا ألمانيا تهاجم حليفتها الجديدة روسيا ، وروسيا تمد يدها الى بريطانيا وأمريكا. كما رأينا فى نفس الوقت ألمانيا — ممثلة الجنس الآرى — تمد يدها إلى الجنس الأصفر فتحالف اليابان .

فما الذى يستطيع — أيها السادة — أن يقوله قائل والحمى تتناوب العالم بأجمعه ، لم يسلم منها شعب من الشعوب ، والحوادث تتوالى سراعا بما يخلف كل ظن ويخطئ كل نبوءة ؟

كل هذه الخواطر مرت بنفسى . وكأنها مرت أيضا بنفس حضرة سكرتير الخدمة العامة للجامعة الأمريكية. إذ ما كاد يقول لى إنه يطلب كلمة عن مصر الاقتصادية بعد خمسة وعشرين عاما ، حتى سارع إلى القول : أى ما ترجوه لها بعد خمسة وعشرين عاما . عند ذلك اتقيا فى معنى الحديث الذى أود أن أقدمه لكم الليلة .

حضرات السادة

يجب علينا — من أجل أن نبحث مستقبل مصر الاقتصادى بعد ربع قرن — أن نعرف على وجه الإجمال ما هى حالتها الاقتصادية الآن . ومن أهم نقط هذا البحث معرفة حالة السكان فى مصر وما هم عليه . ولقد كان للأبحاث التى قام بها حضرات الدكتور وندل كليلاند مدير قسم الخدمة العامة ومريت بك غالى وغيرهما فى هذا الشأن أكبر الأثر فى توجيه الرأى العام المصرى إلى الأزمة الخطيرة التى تجتازها هذه البلاد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية .

فمصر — كما تعلمون حضراتكم — لا يزال يصدق عليها قول هيرودوتس " إنها هبة من هبات النيل " . فهى فى مساحتها العامة واسعة الأرجاء لا تضارعها فى اتساع رقعتها سوى البلاد الكبيرة فى أوروبا . فطولها من الشمال إلى الجنوب ١٠٧٠ كيلو مترا ، ومن الشرق

إلى الغرب ١٢٣٠ كيلو مترا . أى أنها تبلغ نحو مليون و ربع مليون من الكيلو مترات المربعة ، أى أكثر من ثلاثمائة مليون فدان . ولكن البلاد المصرية تظلم نفسها وتظلم الحقيقة إذا هى نظرت الى تلك المساحة جميعها باعتبارها أرضا صالحة .

فالواقع أن مصر محرومة من الأمطار ، محرومة من الانتفاع بصحاريها للزراعة ، فهى لاتستطيع أن تنتفع إلا بزراعة الجزء الضئيل الذى تصل إليه مياه النيل ، أو الذى يمكن وصولها إليه . وهو صغير جدا بالنسبة إلى مجموع المساحة المصرية . إذ كان مجموع الأراضى المنزرعة فى سنة ١٩٤٠ هو ٥,٣٥٥,٤٨٤ فدانا وكان مجموع الأراضى غير المنزرعة ٣,٠٠٦,٥٣٧ فدانا . و إذا رجعنا إلى بضع عشرات من السنين وجدنا أن مجموع المساحة المنزرعة فى سنة ١٩٠٤ مثلا كان ٥,٢٧٤,١٩١ فدانا . وكان عدد السكان فى نفس السنة ١٠,٨١٤,٠٠٠ فاذا أضفنا إلى ذلك أن عدد السكان حسب آخر إحصاء فى سنة ١٩٣٧ بلغ ١٥,٩٣٢,٦٩٤ تبين لنا أنه فى حين زاد عدد السكان بنسبة ٤٧,٣ ٪ تقريبا لم تزد مساحة الأرض المنزرعة إلا بمقدار ٨١,٢٩٣ فدانا أى بنسبة ١,٥ ٪ تقريبا . فاذا وضعنا بجانب ذلك أن كثافة السكان فى ١٩٠٤ كانت ٣١٣ شخصا لكل كيلومتر مربع ، وأنها حسب إحصاء سنة ١٩٣٧ تبلغ ٤٥٣ شخصا تقريبا للكيلو متر المربع — أى أن نسبة الزيادة حتى الإحصاء الأخير بلغت ١٤٠ شخصا تقريبا فى الكيلومتر المربع الواحد . إذا تأملنا هذا هالنا الأمر . لأن هذه النسبة فى كثافة السكان تزيد عنها فى أى بلد آخر . ومن هـذا يتضح لحضراتكم أن أول مايجب أن تبحث عنه مصر . هو استصلاح تلك الملايين من الافدنة البور — ذلك واجب الحكومة الأول لتلطيف أزمة السكان وتخفيف حالة الفقر التى ترزح فيها البلاد .

إنها لا شك واصلة إلى الأخذ بهـذا الطريق من طرق الإصلاح . وسيساعد على ذلك ما نراه من تطور فى الأفكار وتغير فى فهم الناس لنظم الدولة ومهمة الدولة .

فالعقيدة التى كانت راسخة فيما مضى من الزمان ، من أن مهمة الحكومات إنما هى حفظ الأمن وضمان احترام المعاملات والحرص على تنفيذ مايتفق عليه الأفراد بمحض إرادتهم . هذه العقيدة قدتحولت بل تلاشت أمام فكرة الصالح الاجتماعى أو صالح الدولة . لذلك لانرى غضاضة فى القول بأن الحكومة تستطيع أن تجعل حدا لعدد السكان فى كل قرية . وأن تجبر الزائدين عن هذا العدد على الهجرة إلى الأراضى التى لم تستصلح بعد من الأراضى البور .

ولعل هذا الحل هو الأقرب إلى الذهن . رغم أن الكثير من الكتاب والمفكرين اتجهت أفكارهم إلى المطالبة بالهجرة إلى السودان ، أو المطـالبة بتحديد النسل لمنع الزيادة فى عدد السكان ، ولم يتجهوا إلى دراسة هذه الفكرة على بساطتها وأهميتها . والواقع — أيها السادة — أن الهجرة إلى السودان عسيرة بسبب حالته الجوية ، والتوسع فى زراعة أراضيه عسير بسبب الاضطرار

إلى رفع مياه الرى نحو عشرة أمتار. مما يكلف نفقات باهظة . أما الهجرة إلى أرض البرارى فى شمال مديرية الغربية ، أو فى مديرية البحيرة أو الشرقية أو الدقهلية ، فهى أمر سهل ميسور إذا ما تولته حكومة حازمة تنظر إلى مصلحة الشعب وتعالج مشكلاته بالوسائل العملية .

فاذا ما تسنى لنا الأخذ بهذا التدبير أمكن إنقاص نسبة السكان إلى ٢٥٨ فى الكيلومتر المربع. وبذا نكون قد خففنا الضغط بنسبة تبلغ الثلث. وهى نسبة لا يستهان بها. وبكلمة أخرى نكون قد أضفنا إلى المساحة التى ينتفع بها كل ساكن فى مصر نحو ٥٠ ٪ وهو توسيع فى الرزق وفى الإنتاج، وزيادة فى الرخاء نحن لابد واصلون إليها بعد خمسة وعشرين عاما من اليوم .

على أن الأمر لن يقف عند هذا الحد، بل يجب أن يسابر توسيع المساحة إتقان الاستغلال. فكل من شاهد الأراضى المصرية يدهش أشد الدهشة عند ما يرى أرضا تغل سبعة قناطير من القطن وبجانبها، وفى نفس الحوض، أخرى لا تغل سوى أربعة قناطير . كما يشاهد أرضا تنتج التسعة والعشرة من أرادب القمح — بجانب أرض لا تنتج نصف هذا المحصول. لو تقصى الانسان السبب فى ذلك لوجده يرجع إلى طريقة استغلال كل من الأرضين .

ولا يفوتنى أن أشير فى هذا المقام إلى تلك المساحات الشاسعة التى يطبق عليها نظام الأوقاف فى مصر والتى تبلغ مساحتها ٦٥٠,٠٠٠ فدان. وهى تكاد أن تكون شبه معطلة من الاستثمار. فاستغلالها وغلتها هما دائما أقل من متوسط الزراعة العادية. لا يخرج عن ذلك الأطيان التى تتولاها وزارة الأوقاف ومساحتها تبلغ ١٨٠,٠٠٠ فدانا . والغريب أن وزارة الأوقاف وهى جهة حكومية يتولاها وزير مسئول ويشرف عليها البرلمان. ومع ذلك فهى لا تكاد تفضل أى ناظر من نظار الأوقاف الذين تجأر هى نفسها بالشكوى من سوء تصرفاتهم. ومن الغريب أن الوزارة تقتضى من المستحقين أجرا على إدارتها كثيرا ما يزيد على ما يتناولونه هم أنفسهم .

وتلك حقائق صارخة إن يكن قد طال العهد على إهمال تلافيها حتى الآن، فانى أرجو ألا يمتد إلى خمسة وعشرين عاما قادمة من الزمان .

على أننا إذا ما دققنا النظر فى أسباب هذا التفاوت فى الغلة بين الأراضى التى يكون أصل تربتها من نوع واحد وجدناه راجعا : أولا — إلى نظام الدورة الزراعية ، ثانيا — إلى نوع خدمة الأرض، ثالثا — إلى طريقة انتقاء البذور ، رابعا — إلى درجة توافر الصرف المنتظم .

فأما تنظيم الدورات الزراعية وحسن إعداد الأرض للزراعة فأمران أساسيان لا حاجة بنا إلى التعليق عليهما .

وأما انتقاء البذور فيكفينى أن أقول بصدده إن وزارة الزراعة قد وفقت من وراء العناية به أيما توفيق فى رفع رتبة القطن المصرى ، وفى توليد أصناف جديدة منه كان لها أكبر الأثر فى زيادة إيراد الزراع المصريين ، وفى حفظ سمعة القطن المصرى .

فلماذا لاتتبع الحكومة بالنسبة للقمح، والأرز، والذرة، نفس السياسة التى رأت ثمارها وتحقق الكل من رشادها وحسن صوابها بالنسبة للقطن ؟

واذا كانت الحكومة تعنى بالتقاوى وانتقائها فلماذا لاتعنى بأمر تعميم ماكينات الدراس حتى تختفى الشكوى من عدم جودة محاصيلنا الحيوية ونظافتها ، وحتى يكون الإقبال عليها والثمن الذى يدفع فيها فى الأسواق الأجنبية موازيين لما هما عليه فى البلاد التى تنتج مثل هذه المحاصيل ؟ وبذلك ترقى رتبتها و يرتفع ثمنها وتدر خيرا عميما على البلاد .

ولا يظن أحد أنى فى هذا أحاول المستحيل ، لأن ماكينة الدراس تتكلف كثيرا ، ولا يستطيع الحصول عليها إلا كبار الملاك ؛ ولكن أين النقابات الزراعية ؟ ولماذا لا تقوم هى بهذه المهمة ؟

لاشك أن ربع القرن الذى سيمضى من اليوم كفيل بتعميم هذه النقابات ونشرها فى البلاد كفيل بنشر التعاون والاستفادة منه فى كل نواحى الإنتاج .

وأخيرا نسمع كلنا الشكوى من أن كثيرا من أراضى القطن قد بدأت تنحط درجته وأخذ يقل محصولها بسبب عدم وجود المصارف الصالحة .

ولقد أصغت الحكومة إلى هذه الشكوى فشرعت تشق المصارف فى الوجهين القبلى والبحرى ، ولكن هل أنتجت تلك المصارف ما كان يرجى منها من فائدة ؟

الجواب هو ، مع الأسف ، كلا ! وما ذلك إلا لأن الحكومة شقت المصارف ولكن الملاك لم يعرفوا كيف ينتفعون بها : إما لجهلهم و إما لفقرهم .

ولذلك فان من يجوب البلاد يدهش عند ما يلاحظ وجود المصرف العام ثم لا يجد أنابيب للصرف عليه من الأراضى المجاورة . مع أن المقرر والمعروف أن سحب الماء فى المصرف إنما يكون على مسافة لاتزيد عن سبعين أو مائة متر فقط .

فاذا اقتصر الأمر على المصارف العامة وحدها كانت الفائدة ضئيلة بجانب ما يستطاع الوصول إليه من النتائج إذا ما أكملت هذه المصارف بمصارف فرعية تستطيع سحب المياه على مسافة تتفاوت بين الثلاثين مترا — فى الأراضى التى يراد استصلاحها استصلاحا كاملا — ومائة متر فى الأراضى التى تعتبر من الدرجة الأولى .

ولكن إنشاء مثل هذه المصارف لم يتعوده الزراع فى غير مناطق البرارى والأراضى المتميزة بضعفها ، بل كثيرا مايتعطل هذا الإصلاح بسبب وجود جيران مشاكسين أو جهلة لايقدرون مزية التعاون ، ولا يفهمون معنى الصالح العام .

ولذلك كان من الواجب وجود تشريع يجبر الملاك على إنشاء المصارف الفرعية حتى لاتبقى أرض بغير صرف .

ومن حسن الحظ أننا فى أوقات الحرب نكون أكثر استعدادا لفهم معنى التضامن الاجتماعى، واستساغة ماقد يستلزمه من قيود، فكما أننا ألفنا الآن الحد من حرية زراعة القطن، والإجبار على زراعة الخضر والحبوب كذلك يمكننا أن نفهم تشريعا إجباريا لحسن الاستغلال، على النحو الذى اتبعناه فى سياستنا القطنية فكان له أحسن النتائج .

ويقينى أننا اذا ما أضفنا إلى سياسة التوسع فى الأراضى المنزرعة، سياسة تحسين الإنتاج وتنظيم الصرف، أمكننا أن نحصل على مايوازى ضعف المحاصيل التى تنتجها البلاد الآن، فيكون ذلك مفتاح الثروة الجديدة لها ولأبنائها .

حضرات السادة :

لا أود أن أترك الكلام على سياستنا فى الاقتصاد الزراعى، من غير أن أشير بكلمة إلى ما كانت عليه سياستنا القمحية حتى بدء الحرب الحاضرة، اذ كانت الضريبة الجمركية محددة على القمح المستورد بحيث لايقل ثمنه عن ١٧٠ قرشا للإردب داخل البلاد .

فاذا ما لاحظنا أن القمح والذرة ترتبط أثمانهما إلى حد كبير، وأنهما فى بلادنا غذاء الطبقة الفقيرة الأساسى، تبين لنا أن هذه الزيادة بمثابة ضريبة تحصل فى الغالب من الطبقة العاملة، لتدخل فى جيوب المتجرين من المزارعين، لذلك نرى من الواجب إلغاءها رأفة بالطبقات العاملة .

ويقينى أن توفير الغذاء لتلك الطبقة هو العنصر الأول فى سبيل تحسين حالتها المعيشية . ذلك — أيها السادة — طريق سهل لرفع الأجور وضمان ثباتها، لأننا نعرف أن الناس إذا ما اعتادوا دفع أجور معينة، فانهم يألفونها ويصعب عليهم تغييرها .

فتقلبات الأسعار وتغيرها لايؤثران فى قيمة أجور عمال الزراعة أو الصناعة إلا اذا امتدا زمنا طويلا وكانا سببا فى اضطراب التوازن .

واذن فان إرخاص العيش للعمال هو خير مايخدمون به، وقد يأتى على ذلك اعتراض هو أن الملاك قد يكفون عن زراعة الحبوب اذا ما مالت أثمانها الى القلة، ولكنا نرى هنا كذلك أن التشريع يمكن أن يحسم الأمر وينظم الحال بما فيه مصلحة المجموع، وذلك إما بتحديد مساحة القطن بحيث لاتتجاوز نسبة معينة . أو بفرض زراعة الحبوب فى نسبة معينة من الأراضى المملوكة للزراع .

وقبل أن أنتهى من الكلام عن سياستنا الزراعيـة ، يهمنى أن أشير إلى ما نشاهده فى بلادنا من نقص فى الألبان واللحوم ، رغم أن الأولى غذاء صـالح جدا . بل إن اللبن يعتبر من الأغذية الأساسية التى تشتد حاجة العمال إليهـا فى سبيل الصحة والنشاط والحياة . ومع ذلك فهم يكادون أن يكونوا محرومين منه . فمصر لا تزال إلى اليوم تستورد منتجات الألبـان واللحوم من الخارج ، وفى هـذا عار أى عار على بلاد زراعية . ويقينى أن كثيرا من الأراضى التى تستصلح يمكن أن تستخدم لتربية المـاشية والعناية بمنتجات الألبان ، وبذلك نوفر للشعب الغذاء ، بل ونستطيع أن نصدر للخارج فضلة هذه المنتجات .

وإن شئتم — أيها السادة — أن ألخص هـذا البرنامج الزراعى الذى أود أن يتم إنفاذه فى ربع قرن ، والذى أرجو أن يرى ثماره مستمعى من الشباب . فهو ما يأتى :

أولا — استكمال زراعة الثمـانية ملايين فدان حتى يتسع للسكان مجالهم الحيوى ، إذ تزيد الأراضى المنزرعة أكثر من ٥٠٪ من مساحتها الحاضرة .

ثانيا — العناية بالإنتاج من حيث انتقاء الحبوب ، وانتظام الدورة الزراعية ، وحسن خدمة الأرض .

ثالثا — العناية بالصرف وجعله إجباريا لجميع الأراضى ، وهـذا يستتبع طبعا تعميم المصارف فى البلاد .

رابعا — العدول عن السياسة القمحية الحاضرة ، وجعل الحبوب رخيصة ، على أن تكون زراعتها إجبارية إذا ما اقتضى الحال .

خامسا — الإكثار من تربية المواشى ، والعناية بمنتجات الألبان ، وإيجاد شروط خاصة لمنح الأراضى المستصلحة لمن يقومون على العناية بهذا الشق من إنتاجنا الزراعى .

يقابل ذلك — أيها السادة — ما نرجو أن يكون من الاهتمام بأمر الصناعة فى مصر . فليس منا من لا يذكر أن مشروع الكهرباء بأسـوان ، سيكون من نتائجه تسهيل رفع المياه فى تلك الجهات ، ومد صناعات كثيرة بالكهرباء ، وخاصـة صناعة السماد . فتمسى البلاد فى غير حاجة إلى استيراد المخصبات من الخارج ، وتتقى شر أزمة كالتى نحن فيها الآن .

كذلك استخراج الحـديد فى أسوان سيكون من نتائجه تحويل تلك المنطقة إلى منطقة صناعية ، وزيادة الثروة القومية زيادة لا يستهان بهـا ، وهل لى أن أذكر بجانب ذلك ما عساه أن يكشف من آبار البترول ، وما لا بد من العمل على كشفه واستغلاله من مناجم الفوسفات والمنجنيز وكربونات وكبريتات الصودا وغيرهـا ، كما

أشير فوق هـذا إلى كثير من الصناعات التي يمكن أن تزدهر فى البـلاد . فصناعة الغزل والنسيج ، وصناعة الجلود ، وصناعة الورق ، وصناعة الزجاج وغيرها — كل أولئك من الصناعات التى ستساعد على تحول عدد كبير من السكان عن الزراعة ، واشتغالهم بالإنتاج الصناعى ، فضلا عن العدد الكبير الذى سيتفرغ إلى الصناعات الزراعية كصناعات الألبان التى أشرت إليها ، وحفظ الفواكه والخضر واللحوم وغيرها .

كذلك أود أن أشير بكلمة صغيرة إلى الميدان التجارى . فمصر لها من المحاصيل ما تحتاج إليه بلاد أوروبا وأمريكا والشرق . فقطنها يصدر إلى انجلترا وإلى مختلف أقطار أوروبا وإلى اليابان ، وأرزها وقمحها يجدان سوقا رائجة فى بلاد الشرق الأوسط ، وبصلها مطلوب فى الأسواق الأوروبية هو وغيره من الحاصلات ، وهى تنقل ذلك كله على مراكب أجنبية كما تستورد أغلب ما تحتاج إليه على مراكب أجنبية كذلك ؛ ولا شك أن الحرب إذا ما انتهت ستعقبها زيادة عدد المراكب المملوكة لمصر ، فتستطيع نقل كل ما تحتاج إلى نقله على مراكب مصرية ؛ بل تستطيع أن تفيد البلاد القريبة منا وتسهل لها سبل النقل . فالأسطول البحرى والأسطول الجوى سيكون لهما نشاط وازدهار ، وسيقومان بأعظم الخدمات للتجارة المصرية وللشرق الأدنى والأوسط .

فاذا ما نحن نظرنا — أيها السادة — إلى هذا المستقبل الصناعى التجارى الباهر ، وأضفناه إلى ما يمكن أن نصل إليه من مضاعفة ثروتنا الزراعيـة أمكننا أن نتطلع إلى الإصلاحات الاجتماعية والاصلاحات الاقتصادية بغير قليل من الثقة والجرأة .

فميزانيتنا الآن بها عيب أسـاسى من حيث توزيع أعباء الضرائب وجبايتها ، فبينما نحن نندب حظ عامة الشعب وحظ طبقاته الفقيرة ونسعى إلى تحسين حالتهـا ، إذا بنا نبهظها بالضرائب غير المباشرة . فالحكومة تحصل ضريبـة إنتاج على السكر تبلغ (٢,٠٠٠,٠٠٠) من الجنيهات ، وتحصل ضريبـة جمركية على التبغ مقدارهـا (٨,٦٩٤,٠٠٠) من الجنيهات وتحصل على القمح الضريبة التى ذكرتها ، والتى تضمن معها أن القمح الأجنبي لا يمكن أن يباع فى مصر بسعر يقل عن مائة وسبعين قرشا للإردب وأذكركم مرة أخرى بأنى أتكلم عن أسعار ما قبل الحرب ، وأن هـذا السعر كان حينذاك مبهظا .

مثل هذه الضرائب يجب أن تزول ، وستزول فى غضون ربع القرن الذى نتكلم عنه .

كذلك ستنمو وتكبر تلك الحركة الموفقة التى بدئت فى سـنة ١٩٣٨ حين تقـدمت الحكومة للبرلمـان بمشروع قانون يقضى بتخفيض ضريبـة الأطيان لصغار الملاك الذين لا تتجاوز الضريبة المربوطة على جميع أطيانهم عشرة جنيهات تخفيضا تدريجيا على عدد من السنوات ، وبنسب تتراوح بين ٨٪ و ٣٠٪ ، وقد نحت الميزانية الجديدة هـذا النحو

بأن تقرر فيها إعفاء صغار الملاك الذين لا تتجاوز الضرائب المربوطة على أطيانهم خمسين قرشا إعفاء تاما من الضريبة ، ثم رفع نسب الإعفاء الجزئى لمن عداهم بمقدار يتراوح بين ٣٠٪ و ٦٠٪ وتحديد حد أعلى لما يخفف عن كاهل البعض منهم . ولست أشك فى أن هذه الحركة ستنمو وتطرد حتى يتقرر إعفاء أصحاب الملكيات الصغيرة من الضريبة إعفاء تاما .

ولقد يتساءل البعض : أنى لنا أن نسد النقص الذى سيترتب على زوال تلك الضرائب التى أشرت إليها فيما قدمت ، وعلى هذا التخفيض فى ضريبة الأطيان ؟ والجواب على هذا سهل :

أولا — ستدفع الأراضى الجديدة ضرائب جديدة .

ثانيا — ستكون الضريبة على الأطيان تصاعدية تزيد عما هى عليه الآن بكثير .

ثالثا — ستكون الضريبة المقررة على دخل رأس المال ، وعلى الربح الصناعى والتجارى تصاعدية كذلك . فبينما هى الآن ١٠٪ بنسبة ثابتة ، فانها ستتدرج فى الزيادة .

رابعا — كلنا يعرف الشكوى المستفيضة التى سبق أن تكلم عنها كثير من الكتاب والباحثين من فتك الأمراض فتكا ذريعا بالمصريين عامة و بالطبقات الفقيرة منهم خاصة . حتى إننا نعرف أنه عند فحص طلاب الجامعة — وهم من وسط يمثل طبقات الشعب العليا — لم يوجد من بينهم من يصلح للخدمة العسكرية سوى نسبة لا تزيد على السدس ، أما خمسة الأسداس الأخرى فهم غير صالحين جثمانيا للخدمة العسكرية ، وأما باقى طبقات الشعب فان الأمراض تفتك بهم بنسبة لا يكاد يصدقها العقل .

فلقد بلغ عدد المصابين بالرمد الحبيبى ١٤,٥٠٠,٠٠٠ أى ٩٠٪ من السكان .

وعدد المصابين بالبلهارسيا ١٢,٠٠٠,٠٠٠ أى ٧٥٪ من السكان .

وعد المصابين بالأنكلستوما ٨,٠٠٠,٠٠٠ أى ٥٠٪ من السكان .

وعدد المصابين بالديدان المعوية الأخرى ٨,٠٠٠,٠٠٠ أى ٥٠٪ من السكان .

هذا غير المصابين بالأمراض الأخرى معدية وغير معدية ، والمشوهين وذوى العاهات المختلفة .

ولئن أردتم ترجمة الأرقام بالأرقام فإنى أنقل اليكم ما جاء فى بحث قيم نشره الأستاذ الدكتور عبد الواحد الوكيل بك ، وهو الحجة الذى تعرفونه فى شؤون الصحة العامة . حيث قال :

" هذه هى أمراض المصريين ، إذا جمعناها بعضها إلى بعض مرضا مرضا ، وجدنا جملتها زهاء ٥٠ مليونا ، أى إنها تكفى لإصابة شعب من خمسين مليون نفس ، بحيث يصيب كل شخص منهم مرض واحد . فاذا وزعناها على المصريين أصاب كل شخص فى المتوسط ثلاثة أمراض فى وقت واحد " .

" واذا اتبعنا ما يفعله الإحصائيون الأمريكان، وأردنا أن نترجم هذه الأرقام بالجنيهات التي تخسرها الأمة فى المجهود القومى بسبب هذه الأمراض ، واذا قدرنا أن متوسط قيمة المجهود الذى يبذله الشخص السليم فى السنة — سواء فى الإنتاج أو غيره — يساوى ١٢ جنيها فقط ، وأن المصاب بثلاثة أمراض يهبط مجهوده إلى النصف (وهو تقدير كثير التواضع) رأينا أن ما تخسره البلاد بسبب هـذه الأمراض هو زهاء (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) من الجنيهات فى كل عام ، بخلاف الآلام البدنية التى لا يمكن تقديرها ، وهى خسارة جديرة أن تفتح العيون دهشة ، وتملأ القلوب اهتماما " .

فتصوروا — أيها السادة — مقدار ما تستطيع الدولة أن تكسبه إن هى ضاعفت عنايتها بصحة الشعب ، وردّت إليه هذه الثروة الطائلة من النشاط والحيوية الضائعين . فيصبح شعبا منتجا غنيا قادرا على إنماء موارده الخاصة وموارد الخزانة العـامة جميعا .

نعم قد شرعت بعض الحكومات فى رسم سياسة لمـد القرى بالميـاه الصالحة ولإيجاد وحدات صحية للعلاج ، ولقد أفادت هذه السياسة فائدة تذكر فتشكر ، ولكنها ما زالت بعيدة جدا عن أن تفى بحاجة البلاد . فلماذا لا يفرض على أصحاب الأملاك الزراعية التى تتجاوز مساحة معينة أن يمدّوا عزبهم بل وقراهم بالميـاه الصالحة للشرب ، وهى فى الغالب لا تكلف كثيرا ، لأن الميـاه الارتوازية يسهل رفعها فى مصر الوسطى والعليـا ، وفى مناطق الدلتا ما عدا الجهات البحرية منها .

ثم لمـاذا لا يفرض على هؤلاء الملاك إنشاء دورات مياه صالحة وعمل حمامات لأهل العزب ، ومدهم بجانب من الملابس والصابون والمـاء الساخن ؟

وأخيرا لمـاذا لا تدرس نظم مطاعم الشعب على الطريقة التى اتبعها أحد المديرين فى أسيوط ؟

كل هذه أنواع من الإصلاحات يقوم بها بعض الملاك فى قراهم أو عزبهم ، فلماذا لا يكون تنفيذها إجبـاريا على جميع الملاك فتتحسن الصحة العـامة ، ويزداد الإنتاج فى البلاد ؟ إذ من الثابت المشاهد فى كل بلاد العالم أن سلامة الصحة العـامة شرط أساسى لكل إصلاح خلقى أو اجتماعى أو اقتصادى ، وبغيرها لا يمكن أن يتوافر للبلاد ذلك العامل الزراعى أو الصناعى القوى المنتج الذى يوجد فى البلاد الأخرى .

أيها السادة

أرجو ألا يعتبر واحد منكم هذا البرنامج جريئا أو متطرفا فإننا نرى الضرائب قد وصلت فى انجلترا الى ٩٥ ٪ وقد تصل إلى أكثر من ذلك . إذ أنها تجبى بحيث لا يبقى لشخص مهما كان ثراؤه مبلغ يزيد على سبعة آلاف جنيه . كما نرى اتجاها مشابها فى الولايات المتحدة — حيث يبلغ إيراد بعض الأفراد ملايين الدولارات — فقد تقدم رئيسها أخيرا بمشروع يقضى

بألا يبقى لأمريكى إيراد يزيد عن الخمسة والعشرين ألف دولار فى العام، أى ستة آلاف جنيه تقريبا ، وأما ما زاد عن ذلك فهو ضريبة تؤول إلى الخزانة العامة .

ولقد عرفنا من تجارب الحرب الماضية أن كل خطوة تخطوها الشعوب فى هذا الميدان قلما ترجع فيها ثانية إلى الوراء. فعند ما تنتهى هذه الحرب سترداد مطالب العمال وستقترب طبقات الشعب بعضها من بعض، وستبقى نظم الضرائب الحاضرة إن لم يكن على النحو الذى هى عليه اليوم فعلى نحو لا يتفاوت عنه كثيرا فى أسسه .

فهل يعقل أن يكون الناس فى مصر بعد الحرب أكثر ثراء منهم فى انجلترا أو أمريكا ؟ لا بل لعلكم لا تنسون أن هذه النزعة إنما ولدت فى ألمانيا النازية ، وفى إيطاليا الفاشستية قبل أن توجد فى انجلترا وأمريكا .

وإن أنس لا أنس ضريبة التركات ، فإن رتبت الضرائب حسب العدالة فى فرضها جاءت هذه الضريبة أولاها . ولكن الغريب أنها لم تنشأ فى مصر إلى اليوم وأن مشروعها لا يزال مهملا فى مجلس الشيوخ رغم أنه يقررها بنسب غاية فى الاعتدال . إذ هى تبدأ من ٢٪ ولا تزيد على ١٠٪ من صافى نصيب الوارث ، مع إعفاء الميراث الصغير وجزء ثابت من الميراث الكبير . وقد كان من نتيجة إهمالها هذا الإهمال أن ضاعت على خزانة الدولة مبالغ طائلة لا تعوض — هذه الضريبة ستقرر حتما وستزيد وتكبر نسبها ، وستمكن الحكومة من تخفيف كثير من الأعباء عن الفقراء والقيام بكثير من أعمال الإصلاح المنشود.

هذه — أيها السادة — هى الأسس التى أعتقد أننا لابد يوما واصلون إليها . وأن الحرب الحاضرة إذا ما انتهت وخبا لهيبها وعادت الطمأنينة النسبية إلى الشعوب ، فانها ستصل بنا حتما إلى تقريرها . فان نحن أخذنا فى دراستها من الآن بحزم وهوادة أمكننا الوصول إلى كل تلك الاصلاحات عن طريق التطور التدريجى الذى يقى البلاد وساكنيها شر الهزات العنيفة ويحفظها من الانقلابات الخطيرة .

وإن نحن تباطأنا فى ذلك اضطررنا إلى إجرائها تحت ضغط الحوادث فنصل إلى نتائج أقل فائدة، وهى مع ذلك أكبر أثرا وأشد خطرا وأكثر تعريضا للبلاد .

فهل لحكومتنا وبرلماننا : شيوخه ونوابه أن يعدوا للغد عدته من قبل أن يدهمهم الغد بمفاجآته . وأن ييسروا لهم الحوادث قبل أن يفاجأوا بما تخبئه لهم من انقلابات خطيرة وهزات عنيفة؟

إنهم إن فعلوا أمسكوا بالزمام وقبضوا على ناصية الأمور قبل أن تأخذ الأمور بنواصيهم.

ذلك ما أرجوه ، وأرجو أن يحققه المستقبل القريب فننجو بأنفسنا وبلادنا .

" واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة " .

والله أسأل أن يسدد خطانا ويلهمنا سبيل الرشاد .

محمد بهى الدين بركات